ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

geographic analysis A politician for the problems of the border cities between Iraq and its Arab surroundings

Prof.Dr.Nassif Jassim Aswad Salem
Tikrit University / College of Education for Human Sciences
Lect.Dr.Gah Ghanem Madin
\ Mosul University / College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 July. 2021
Accepted 17 Aug 2021
Available online 30 Jan 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The problem of demarcation of international borders is one of the problems of great interest in political geography as long as these problems and conflicts are a major cause of the outbreak of international disputes and crises and the outbreak of international conflicts. Accordingly, the rules and principles of international law are keen to find specific legal mechanisms in this framework. The countries accepted for a long time and recommended the conflicting countries to be guided or guided by their provisions in resolving or settling any border disputes between them. Whether these agreements were related to the demarcation of land, sea or river borders. These countries were convinced to enter into direct negotiations, for the purpose of concluding certain agreements or formulas of its own volition and choice without geopolitical and geo-economic effects on any of the parties. These agreements were based on the principle of equality and sovereignty enjoyed by all member states of the United Nations, either by resorting to the judiciary for the arbitration of the two states to resolve these disputes.The study embodies a problem with a spatial sense to show what is the role of natural and human geographical characteristics in demarcating the Iraqi border cities with the neighboring Arab countries? Do the world powers have a role in demarcating those Iraqi borders with the neighboring Arab countries? And then what are the effects that resulted from the demarcation of the Iraqi-Arab borders? Note that the geographical demarcation of the Iraqi borders with neighboring countries did not meet the desire of Iraq, as his view was not taken into account by the colonial countries represented by Britain after the First World War, and Iraq considered the demarcation of the borders in this way unfair to its right after deducting parts of it for the establishment of the State of Kuwait for its purposes. political changes, as well as the exploitation of the political changes that occur in Iraq by neighboring countries to choose the appropriate timing for drawing the borders, as happened during the Iran-Iraq war, where Jordan requested the demarcation of the borders with Iraq and actually drew the borders, and Jordan achieved geo-economic gains at the expense of Iraq, in addition to the latest amendment that took place on the the Iraqi-Saudi border with the division of the neutral zone between the two countries in 1981, according to the geopolitical perspective.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.3-1.2022.7

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

تحليل جغرافي سياسي لمشكلات المدن الحدودية بين العراق ومحيطه العربي

أ.د.نصيف جاسم اسود سالم/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
م.د.غاه غانم مدين/ جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

تعد مشكلة ترسيم الحدود الدولية واحدة من المشكلات التي تحظى باهتمام كبير في الجغرافية السياسية طالما أن هذه المشاكل والنزاعات كانت سبباً كبيراً في نشوب الخلافات والازمات الدولية بل وفي اندلاع النزاعات الدولية, لذا حرصت قواعد ومبادئ القانون الدولي على ايجاد آليات قانونية محددة في هذا الإطار معرفة من قبل الدول منذ مدة طويلة وأوصت الدول المتنازعة أن تسترشد أو تستهدي بأحكامها في حل او تسوية أية نزاعات حدودية فيما بينها, سواء كانت متعلقة بترسيم الحدود البرية أم البحرية أم النهرية, فالدول الداخلة في نزاعات حدودية فيما بينها فهي المعنية أولاً واخراً في تسوية مثل هذه النزاعات عن طريق إرضائها بالدخول في مفاوضات مباشرة, لغرض التوصل الى عقد اتفاقات أو صيغ معينة بمليء إرادتها واختيارها دون اثار جيوسياسية وجيو اقتصادية على أي من الأطراف انطلاقاً من مبدا المساواة والسيادة التي تتمتع بها جميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة اما عن طريق اللجوء الى القضاء لتحكيم الدولتين لحلّ هذه المنازعات.

وتجسد الدراسة مشكلة ذات حاسة مكانية لتبين ماهو دور الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية في ترسيم المدن الحدودية العراقية مع دول الجوار العربي ؟ وهل للقوى العالمية دور في ترسيم تلك الحدود العراقية مع دول الجوار العربي ؟ومن ثم ماهي الاثار التي نتجت عن ترسيم الحدود العراقية – العربية ؟ ، علما إنَّ الترسيم الجغرافي للحدود العراقية مع دول الجوار لم يلبي رغبت العراق, حيث لم تؤخذ وجهة نظره بعين الاعتبار من قبل الدول الاستعمارية المتمثلة ببريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى, واعتبر العراق ترسيم الحدود بهذه الطريقة مجحف بحقه بعد استقطاع اجزاء منه لأنشاء دولة الكويت لغايات منها سياسية, فضلاً عن استغلال المتغيرات السياسية التي تطرأ على العراق من قبل دول الجوار لاختيار التوقيت المناسب لرسم الحدود كما حدث ابان الحرب العراق الايرانية حيث طلبت الاردن ترسيم الحدود مع العراق وفعلاً رسمت الحدود وحققت الاردن مكاسب جيواقتصادية على حساب العراق, فضلاً عن اخر تعديل جرى على الحدود العراقية السعودية بتقسيم المنطقة المحايدة بين البلدين عام ١٩٨١, وفق منضور الجغرافية السياسية.

المقدمة

تعد مشكلة ترسيم الحدود الدولية واحدة من المشكلات التي تحظى باهتمام كبير في الجغرافية السياسية طالما أن هذه المشاكل والنزاعات كانت سبباً كبيراً في نشوب الخلافات والازمات الدولية بل وفي اندلاع النزاعات الدولية, لذا حرصت قواعد ومبادئ القانون الدولي على ايجاد آليات قانونية محددة في هذا الإطار معرفة من قبل الدول منذ مدة طويلة وأوصت الدول المتنازعة أن تسترشد أو تستهدي بأحكامها في حل او تسوية أية نزاعات حدودية فيما بينها, سواء كانت متعلقة بترسيم الحدود البرية أم البحرية أم النهرية, فالدول الداخلة في نزاعات حدودية فيما بينها فهي المعنية أولاً واخراً في تسوية مثل هذه النزاعات عن طريق

إرضائها بالدخول في مفاوضات مباشرة, لغرض التوصل الى عقد اتفاقات أو صيغ معينة بمليء إرادتها واختيارها دون اثار جيوسياسية وجيواقتصادية على أي من الأطراف انطلاقاً من مبدا المساواة والسيادة التي تتمتع بها جميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة اما عن طريق اللجوء الى القضاء لتحكيم الدولتين لحلّ هذه المنازعات.

علماً ان الترسيم الجغرافي للحدود العراقية مع دول الجوار لم يلبي رغبت العراق, حيث لم تؤخذ وجهة نظره بعين الاعتبار من قبل الدول الاستعمارية المتمثلة ببريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى, واعتبر العراق ترسيم الحدود بهذه الطريقة مجحف بحقه بعد استقطاع اجزاء منه لأنشاء دولة الكويت لغايات منها سياسية, فضلاً عن استغلال المتغيرات السياسية التي تطرأ على العراق من قبل دول الجوار لاختيار التوقيت المناسب لرسم الحدود كما حدث ابان الحرب العراق الايرانية حيث طلبت الاردن ترسيم الحدود مع العراق وفعلاً رسمت الحدود وحققت الاردن مكاسب جيواقتصادية على حساب العراق, فضلاً عن اخر تعديل جرى على الحدود العراقية السعودية بتقسيم المنطقة المحايدة بين البدين عام ١٩٨١, اما بالنسبة للحدود السورية فقد جراء ترسيمها في العهد البريطاني. أن الخصائص البشرية لم تؤخذ بعين الاعتبار حيث قسمت هذه الحدود القومية والقبائل الى نصيفين على طول حدود الدولتين كل قبيلة تحمل جنسية البلد الذي ينتمي اليه, وجاءت هذه الدراسة المتمثلة بمشكلات المدن الحدودية بين العراق ودول الجوار العربي تمثل الاول بالخصائص الجغرافية العامة , اما المبحث الثاني فتمثل بمشكلة المدن الحدودية بين العراق ودول بلاد الشام (سوريا والاردن), اما بالنسبة للمبحث الثالث فتمثل بمشكلة المدن الحدودية بين العراق ودول الخليج العربي(السعودي والكويت), فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات وفق منظور جغرافي سياسي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

١- هل للخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية دور في ترسيم الحدود العراقية مع دول الجوار العربي ؟

٢- هل للقوى العالمية دور في ترسيم الحدود العراقية مع دول الجوار العربي ؟

٣- ماهي الاثار التي نتجت عن ترسيم الحدود العراقية – العربية ؟

فرضية البحث

جاءت فرضية البحث كإجابة عن مشكلة الدراسة وتمثلت بالإجابات الآتية:

١- للخصائص الجغرافية دور في ترسيم الحدود بين العراق ودول الجوار العربي ؟

٢- لعبت القوى العالمية دور في ترسيم الحدود العراقية مع دول الجوار العربي وعلى وجه الخصوص الحدود العراقية الكويتية.

٣- نتج عن ترسيم الحدود العراقية – العربية العديد من المشاكل منها قضية الابار النفطية الحدودية وقضية القبائل على جانبي الحدود.

أَهمية البحث

تكمن أَهمية البحث المتمثل بمشكلات المدن الحدودية بين العراق ودول الجوار العربي بالنقاط الأَتية:

١- القاء الضوء على واحدة من المشكلات الدولية المزمنة وتأثيرها في مستقبل العلاقات العراقية العربية.

٢- للمدن الحدودية أهمية اقتصادية نظراً لتحولها في الوقت الحالي من عامل فصل بين الدول الى عام اتصال بينها عن طريق التعاون الاقتصادي عبر المنافذ البرية.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على أَهم الاثار التي نتجت عن ترسيم الحدود العراقية العربية من خلال ما يأتي:-

١- التعرف على الخصائص الجغرافية لتلك المدن ومدى ارتباطها بالشريط الحدودي .

٢- التعرف على الاتفاقيات والمعاهدات والمتغيرات التي عقدت بين العراق ودول الجوار العربي خلال القرن العشرين واثرها على عمليات ترسيم الحدود.

٣- التعرف على المؤثرات الجيوبولتيكية التي نتجت عن ترسيم الحدود العراقية – العربية واثرها على العلاقة بين هذه البلدان.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها منهج تحليل القوى، والمنهج التاريخي للتعرف على المتغيّرات التي طرأت على منطقة الدراسة خلال العقود الماضية, فضلاً عن المنهج الوصفي من خلال تحليل الواقع الراهن للحدود العراقية مع دول الجوار العربي, وكذلك المنهج الاقليمي.

حدود منطقة الدراسة

تقع منطقة الدراسة المتمثلة بالمدن الحدودية العراقية – العربية في الجزء الغربي والجنوبي من العراق حيث تبدأ من نقطة التقاء الحدود العراقية السورية التركية وتنتهي في خور الزبير على الخليج العربي, وتشغل هذه المنطقة موقعا فلكيا بين دائرتي عرض(٢٩ْ-٣٦ْ.٥٠) شمالاً, وخطي طول(٣٩ْ -٤٧ْ.٥٠) شرقاً. أَمَّا الحدود الزمانية فتتمثل بالمدة ١٩٢١-٢٠١٩, للتعرف على المتغيّرات السياسية الإقليمية والداخلية التي طرأت بين الدولتين وآثارها على شكل الحدود واثارها خلال هذه المدة الزمنية. انظر خريطة (١)

هيكلية البحث

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول إضافةً إلى المقدمة وهي كالاتي المبحث الاول الخصائص الجغرافية العامة ، وجاء المبحث الثاني: مشكلة المدن الحدودية بين العراق ودول بلاد الشام(سوريا

والاردن) والمبحث الثالث مشكلة المدن الحدودية بين العراق ودول الخليج العربي(السعودي والكويت) ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

١- الخصائص الجغرافية العامة لمنطقة الدراسة

١-١: الخصائص الطبيعية

تؤثر الخصائص الطبيعية في قيمة الدولة السياسية والتي لها تأثير على تركيبها الطبيعي, وتحديداً سهولة التوسع او التعرف على الهجوم او المقاومة او الحصار الخارجي فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الدولة ومحيطها الاقليمي, لذلك تعد هذه الخصائص كالموقع الجغرافي, والمساحة, والتضاريس, والمناخ, والموارد الطبيعية من العوامل التي تعطي الدولة ميزات معينة تميزها عن غيرها من الدول, ومن اجل الالمام بالمعالم الطبيعية التي تميز بها العراق لابد من تحليل شامل لها بما يتناسب مع اهداف الدراسة.

١-١-١: الموقع الجغرافي

يتسم الموقع الجغرافي بالثبات النسبي غير ان قيمته السياسية او الاستراتيجية في تغير مستمر وبعبارة اخرى فأن أهميته الاستراتيجية للموقع متغيرة بتغير الزمن وتقدم التقنيات الحديثة التي يشهدها العالم في هذا القرن, لذا فأن موقع الثبات والتغير للموقع الجغرافي يعد من الأسس الهامة في دراسة الجغرافية السياسية.[١] ومن تأثيراته انه يحدد سياستها الداخلية والخارجية والتي تعكس بدورها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة.[٢] ولقد ادى العراق بسبب موقعة هذا في عصر ازدهار التجارة البرية اثراً كبيراً اذ كان ملتقى القوافل التجارية بين القارات القديمة مما كان له الاثر الكبير في ازدهار العلاقات بين سكان العراق والامم الاخرى وازدهار الحضارة فيه فهو يقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة اسيا, وفي الشمال الشرقي من الوطن العربي فهو يقع ضمن الجسر الارضي الذي يوصل القارات الثلاث(اسيا وافريقيا واوربا) ويوصل في نفس الوقت بين المحيط الهندي والبحر المتوسط, ومعنى هذا انه يمر عبر العراق اقصر طريق بري بين اوربا من جهة الغرب وجنوب شرق اسيا من جهة الشرق.[٣] ويمكن التعبير عن الموقع الجغرافي لحدود منطقة الدراسة

١-١-٢: موقع العراق الاستراتيجي

وهو الموقع الذي يتيح للقوى المسيطرة علية مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية في السلم والحرب على اعدائها المنافسين. [٤] ان هذا الموقع متغير ديناميكي تبعاً للتغير الذي يطرأ على القوى العالمية فالتوزيع الجغرافي للقوى العالمية يحددها حجم ووزن الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها تلك الدول.[٥] كذلك نجد ان الموقع الاستراتيجي دور في تعزيز قوة الدولة وله اهمية كبيرة بالنسبة لأمنها واقتصادها وعلاقتها

الخارجية ويشجع هذا الموقع في وقت السلم الاتصال التجاري والتفاعل الحضاري والفكري بين الشعوب, اما في وقت الحرب فقد يترتب عليه السيطرة وتعزيز مصير الدولة.[٦] لموقع العراق الاستراتيجي بالنسبة للنظريات الاستراتيجية الحديثة امثال سبيكمان, ماكندر , سفرسكي فعلى وفق نظرية سبيكمان يقع العراق ضمن ما سماه ب(الاطار الارضي) ذات الاهمية الاستراتيجية بحيث يشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي, واعطى العالم ماكندر نظرية قلب العالم(Heart land) بأن العراق جزء من الجسر الرابط بين القلب الشمالي الواقع بين الجغرافية الممتدة من نهر الفولكا حتى شرق سيبيريا والقلب الجنوبي(افريقيا جنوب الصحراء) كذلك اكد العالم (سفرسكي) في نظرية (القوة الجوية مفتاح البقاء)على ان العراق يقع ضمن المصير التي هي من اهم المناطق من الناحية الاستراتيجية والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الاجزاء الاخرى من العالم لذلك حاز العراق اهمية كبيرة في خارطة الاستراتيجيات الدولية.[٧] ويحتل العراق موقعاً ستراتيجياً مميزاً من الناحية العسكرية والسياسية فهو يقع في قلب المشرق العربي المربع الاستراتيجي شبة الجزيرة العربية(البحر الاحمر – الخليج العربي) (وهضبة ايران الوسطى وبحر قزوين) وهضبة الاناضول(البسفور – الدردنيل– شرق اوربا) الهلال الخصيب(سوريا– فلسطين) فهو محور السيطرة على تلك المنطقة.[٨] نستنتج من ذلك ان العراق محاط بست دول تتباين اطوال حدودها مع العراق وبالنسبة لمنطقة الدراسة المتمثلة بالحدود البرية للعراق مع دول الجوار حيث تعد اطولها الحدود العراقية السعودية تليها الحدود العراقية السورية ثم تليها الحدود العراقية الكويتية واخيراً الحدود العراقية الاردنية. ينظر خريطة(١).

خريطة(١) موقع منطقة الدراسة

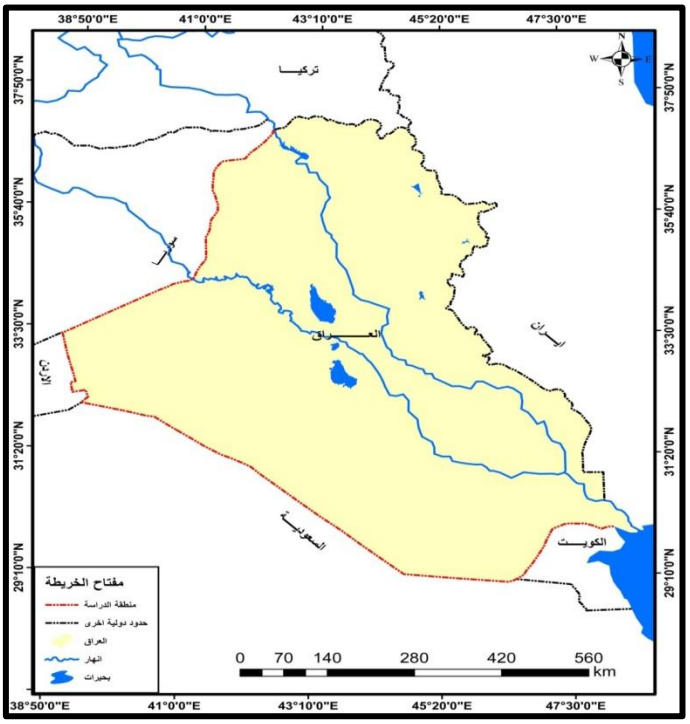

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة العراق الادارية بمقياس١:١٠٠٠٠٠٠, وباستخدام برنامج ArcGis10.3.

١-٢: الخصائص البشرية

يعد السكان المقوم الاساسي في كيان الدولة ودراسته من حيث النمو والتوزيع والخصائص والهجرة والتركيب الديني والسلالي فضلاً عن كشف قوة الدولة ووزنها السياسي واثرها في الخريطة السياسية.[٩] لم يتوقف الامر على التشابه في الخصائص الطبيعية للحدود العراقية – مع دول الجوار العربي المتمثلة بالطبيعة الجبلية والمتموجة والصحاري على الجانبين التي تفتقر للمياه والنبات والتي انعكست بدور على سكان منطقة الدراسة التي امتازت بكونها منطقة تخلخل من البدو الذي يعمل جزء منهم في التجارة والجزء الاخر في الرعي, اذ امتازت منطقة الدراسة بتشابه الخصائص البشرية المتمثلة بالقبائل التي تسكن على جانبي الحدود والتي تربطها روابط المصاهر والنسب وتضيف هذه الخصائص البشرية بعد جيوبولتيكي مستقبلي لمنطقة الدراسة بمنظور الجغرافية السياسية المعاصرة.

١-٢-١: سكان مدن الحدود العراقية السورية:

تشكل منطقة الحدود امتداداً طبيعياً بين البلدين ففي الجنوب تشكل امتداد طبيعي للمنطقة المتموجة وهي جزء من اراضي الجزيرة الواقعة بين دجلة والفرات يتركز السكان بالدرجة الاولى في المنطقة الشمالية لخط الحدود, وذلك للظروف المناخية المتمثلة بأنها مناطق مضمونة المطر مع وجود تربة صالحة للزراعة تتمثل بمدينة ربيعة العراقية ويتمثل الجانب السوري بمدينة اليعربية والمالكية, فضلاً عن تركز السكان عند خط الحدود عند مدينتي البوكمال السورية والقائم العراقية على امتداد نهر الفرات, اما في جنوب الخط عند التقاء حدود الدول الثلاث(سوريا – العراق – الاردن) قرب جبل التنف, يكون ندرة في عدد السكان, بسبب الطبيعة الصحراوية ذات التربة الرملية والمناخ الحار وعدم توفر المياه السطحية.[١٠] اما اهم العشائر التي تسكن على جانبي خط الحدود في العراق وسورية فهي كالاتي:

١- الكرد: يقطنون الأكراد في أقصى شمال الخط الحدودي وهم امتداد لأكراد شمال العراق واكراد تركيا وينتشرون حول مجرى نهر دجلة وقرية (فيش . خابور) وباتجاه منطقة (المالكية والقامشلي ورأس العين) في سورية وهم فلاحون يمتهنون حرفة الزراعة بالدرجة الأولى، ومن عشائرهم (ميران) وهم رعاة متنقلون يصعدون صيفاً الى تركيا ليبيعوا أغنامهم ومواشيهم بعد شرائها من التجار الموصليين والديرانيين والحلبيين وموطنهم الأصلي جزيرة ابن عمر في مجرى نهر دجلة، والحسنان هم زراع يقيمون في جبال (قراجوق)، وآليان اكراد نصف بدو يقيمون مع الحسنان في السفوح الغربية (لجبال قراجوق).

٢- اليزيديون: هم قبائل كردية في أغلب نطقهم وربما في أصولهم يستوطنون سفوح جبال سنجار في قضاء سنجار وأغلبيتهم يمكثون بناحية الشمال، والمناطق التي يتواجدون بها تمتاز بكونها أراضي زراعية خصبة وحرفتهم الرئيسية هي الزراعة.

٣- الصليب(الصلبة): ينتشرون في وادي الجزيرة ينتقلون من ضفاف دجلة وجبل سنجار الى ضفاف نهر الفرات باتجاه القرى في سوريا تمتد حتى تدمر يعلمون بتربية الدواب المخصصة للنقل.

٤- العكيدات: من العشائر الكبيرة في العراق يسكنون الشامية ويجاورون عشائر الدليم اما في سوريا فيسكنون دير الزور والبوكمال يعملون في الزراعة والتجارة.

٥- الجبور الجغايفة: يسكنون منطقة الجزيرة الى يمين نهر الفرات باتجاه البوكمال فروعهم في العراق(حويش – سطام) ويعرفون بالشرقيين, اما في سوريا فيعرفون بالغربيين في حصيبة والبوكمال ويعملون في الزراعة والرعي.

٦- عشائر عنزة: عشائر رحالة بدوية تقتني الأبل والخيل والغنم لكسب العيش ولهم علاقات تجارية وثيقة مع عشائر الدليم داخل العراق وكثيراً ما يدخلون الأراضي السورية طلباً للمرعى وأفخاذهم كثيرة منتشرة في العراق وسورية والأردن والسعودية بشكل واسع ومنهم الأحسنة الذين يتوجهون شتاء الى الحماد ثم الى جنوب تدمر في سوريا ويعودون صيفاً الى داخل العراق في منطقة الخبرات قرب الروالة ولا يتجاوزون جبل التنف جنوباً، وكذلك العمارات يقطنون بادية العراق ومنازلهم تمتد على طول شاطىء الفرات ابتداء من عانه حتى البو كمال غرباً.[١١]

٧- عشائر شمر: تعتبر من العشائر الكبيرة والمهمة العربية حيث تنتشر هذه العشيرة في الأقليم الشمالي لخط الحدود في أراضي البلدين حيث ينتشرون من قرب القامشلي شمالاً ليدخلوا الأراضي العراقية باتجاه الموصل وينتمون رسمياً منهم لتبعية الحكومة العراقية بـ (محافظة نينوى) وبعضهم الأخر لتبعية الحكومة السورية (محافظة الجزيرة) ويمتازون بعاداتهم البدوية الأصيلة، ولا تشكل الحدود الواقعة بين البلدين الشقيقين أي عائق أمامهم حيث تجاوز العشائر للأراضي بكل حرية من دون مراعاة أهميتها السياسية ويتصلون ببعضهم البعض ويشتركون بالسراء والضراء، ومن فروعهم في العراق (شمر الجربة وشمر طوكة)، أما شمر في داخل سورية فيوجد (شمر الزور أو العمشات وشمر الحدود أو الدهامة)، لقربهم من الحدود الدولية ويعيشون على تربية الأبل والأغنام ويجولون البراري للجزيرة الفراتية طلباً للمراعي الخصبة والمياه الوفيرة.[١٢] يتضح مما تقدم ان خط الحدود بين العراق وسورية رسم وفقط المعيار التوافقي كما ان خط الحدود في قسمة الاعظم يسير بشكل متعرج عبر الصحراء فهي تندرج وفق التصنيف الجغرافي ضمن نمط الحدود الهندسية(المصطنعة) والتي تبدو على الخريطة بهيئة خط مستقيم, وان توزيع السكان على جانبي خط الحدود ليست اثنية, ففي شمال خط الحدود يسكن الاكراد على جانبي الخط الحدودي الذين ينتمون للقومية الكردية, اما في منطقة الحدود بعد سنجار فهي قبائل عربية ولهم اتصال عشائري على جانبي الحدود, فنجد عشيرة واحدة تحمل الجنسية العراقية وعلى الجانب الاخر تحمل الجنسية السورية, واهم هذه العشائر التي تسكن على خط الحدود هي شمر , والجبور , والعكيدات, وعنزة.

١-٢-٢: سكان مدن الحدود العراقية الاردنية:

تسكن منطقة الحدود العراقية الاردنية عدد من العشائر العربية التي هي امتداد للعشائر في كل من سوريا والسعودية والكويت والسمة المميزة لهذه العشائر هو التنقل والترحال ومن لهم هذه العشائر:-

أ- العشائر العراقية:

١- عشائر الدليم: تتنقل هذه العشائر في مواقع خاصة بهم ويمتهنون حرفة الرعي في منطقة الحدود ومن اهم افخاذهم البو محل – البو مرعي – البوعلوان البو عيسى- البو رملة. ويتركز أكثرهم في منطقة النهدين.

٢-عشائر عنزة: تنتشر هذه العشائر في منطقة الحدود أيضا خاصة بالجهة الجنوبية بالقرب من المثلث العراقي السعودي وهي من العشائر الكبيرة في العراق وسوريا والسعودية والاردن ولها فرعان في العراق هما العمارات ويتمركزون في غرب مدينة الرطبة بالقرب من الحدود العراقية الأردنية والدهامشة ويتمركزن في الجزء الجنوبي من منطقة الحدود, ويعتمد هؤلاء في حياتهم على حرفة الرعي أيضا. ومن العشائر العراقية في المنطقة عشيرة الكبيسات والتي تتمركز قرب منطقة النهدين ويعتمد سكانها على حرفة الرعي والتجارة على الحدود.

ب- العشائر الأردنية:

١- عشائر بني حسن: هي من العشائر المهمة في الأردن وتقطن في الجزء الجنوبي الغربي من منطقة الحدود وتعتمد هذه العشائر على حرفة الرعي وتستغل مياه وادي رويشد والأزرق قرب الحدود العراقية الأردنية لتلبية متطلبات حياتهم من المياه.

٢- عشائر شمر: وترتاد هذه العشائر منطقة الحدود قرب وادي رو يشد حيث تستغل مياهه لسقي الماشية والأغنام والأغراض المنزلية كما تمتهن هذه العشائر حرفة التجارة لكونها تقع ضمن حدود بلدية منطقة رويشد الأردنية حالياً.(١٣)

يتضح من ما تقدم ان المعيار الذي رسمت علية الحدود بين البلدين هو المعيار التوافقي, وان الحدود العراقية الاردنية تم ترسيمها من قبل الاستعمار البريطاني لأغراض اقتصادية وعسكرية, وقد ساعدت الظروف التي كانت تمر بها الحكومة العراقية في حرب الخليج الاولى والاطماع الجيوبولتيكية للأردن في منطقة الخط الحدودي بين البلدين ولحاجة العراق الى الدعم الاردني طلبت الحكومة الاردنية في اعادة ترسيم خط الحدود عام ١٩٨٤ والذي بموجبة حصلت الاردن على اراضي ذات اهمية سوقية تحتوي على بعض ابار الغاز, فضلاً عن ان سكان منطقة الحدود تسكنها عشائر عربية, وهي حدوداً ليست اثنية واتسمت العلاقة بين هذه العشائر بالإيجابية فضلاً عن ان السكان على جانبي الحدود يعملون في مهنة الرعي والتجارة وذلك للطبيعة الصحراوية للحدود.

١-٢-٣: سكان مدن الحدود العراقية السعودية:

تسكن منطقة خط الحدود مجموعة من القبائل العربية والتي هي امتداد للعشائر في كل من بادية الشام والجزيرة والعربية ومن هذه القبائل(غزة – وشمر – والدويش) يتسم سكان منطقة الحدود بالبداوة ويوجد اتصال على جانبي الحدود بين هذه القبائل في الدولتين فنجد ان قبيلة واحدة تحمل الجنسية

العراقية والبعض الاخر يحمل الجنسية السعودية.[١٤] يتضح من ما تقدم ان الحدود العراقية السعودية تندرج ضمن التصنيف الجغرافي اي النمط الهندسي على هيئة خط مستقيم ثم في ضوء الدول الاستعمارية لأغراض سياسية واقتصادية تخدم اهدافه وتتميز الحدود بقلة عدد السكان بين البلدين كونها منطقة صحراوية ويقل فيها سقوط الامطار وخلوها من المياه السطحية الا من بعض الابار(منطقة الحياد) فضلاً عن ان الحدود بين البلدين ليست اثنية.

١-٢-٤: سكان مدن الحدود العراقية الكويتية:

تسكن منطقة الحدود العراقية الكويتية عدد من القبائل التي قد تؤثر على الشكل الجغرافي السياسي للحدود من اهمها قبيلة شمر والظفير والمطير, وتعد هذه المنطقة ملتقى هذه القبائل ولا يوجد اي اختلاف عرقي بينها فجميعها عربية الاصل خرجت من شبة الجزيرة, واستقرت في النصف الثاني من القرن العشرين في هذه المنطقة بعد حياة التنقل والترحل, وهذه القبائل جميعها تعتنق الدين الاسلامي فضلاً عن تماثلها في عادات الشجاعة والكرم, وبعض هذه القبائل تحمل الجنسية الكويتية وفي الجانب العراقي تحمل الجنسية العراقية مثل قبيلتي شمر والظفيري ويعد الرعي والتجارة الحرف الاساسية لهذه القبائل, وبالرغم من ما ذكر الا ان منطقة خط الحدود بين العراق والكويت تكاد غير مأهولة بالسكان نتيجة الظروف المناخية وطبيعة الارض الصحراوية, وتعد منطقة الدراسة بين العراق والكويت من المناطق الطاردة للأفكار المتطرفة والارهابية حيث لم تسجل منطقة الدراسة من قبل الحكومتين اي نشاط ارهابي بعد العام ٢٠٠٣ على الرغم طبيعتها الصحراوية والتخلخل السكاني على جانبي الحدود وهي نقطة ايجابية بمنظور الجغرافية السياسية المعاصر.[١٥] ومن المتوقع ان يكون لهؤلاء السكان دور في اعادة رسم الحدود في المستقبل من خلال اجراء استفتاء واخذ وجهة نظرهم بالتعبير عن رغبتهم بالانضمام للعراق ام للكويت الامر الذي قد يغير شكل خط الحدود بين الدولتين, ومن المتوقع ان التغيير يكون في شكل الحدود لصالح العراق. نستنتج من ذلك ان ترسيم الحدود في العهد البريطاني اجري دون اخذ وجهة نظر القبائل في منطقة الحدود لذا عملت على تجزئت القبائل الى نصفين كل جزء في دولة دون مراعاة روابط القربى والمصاهرة بينهم. ينظر خريطة(٢).

خريطة(٢)

سكان مدن الحدود العراقية ومحيطه العربي

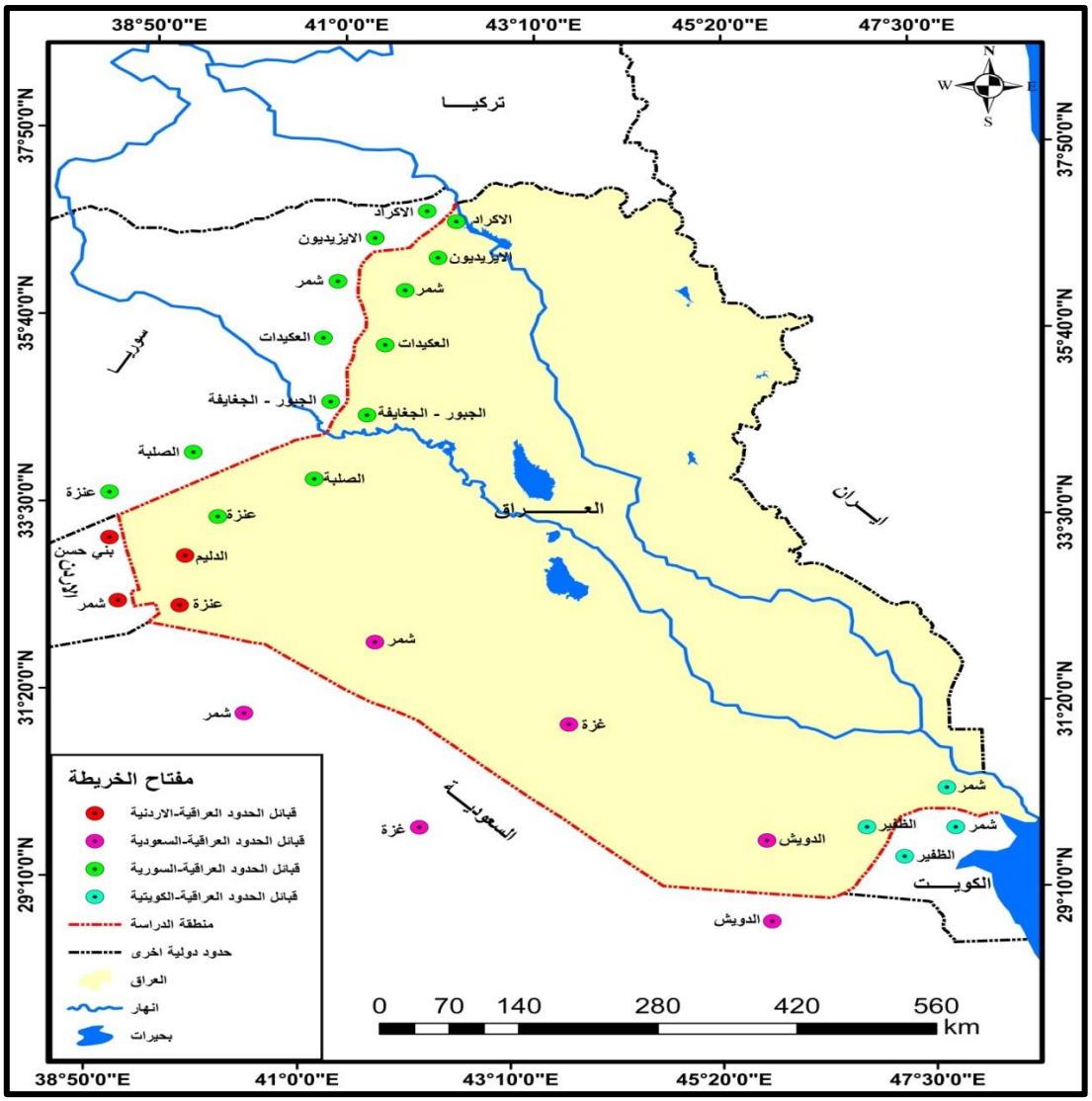

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على احمد مرزوق عبد عون, مصدر سابق ص٩٩-١٤١, وباستخدام برنامج ArcGis10.3.

٢- مشكلات المدن الحدودية بين العراق ودول بلاد الشام(سوريا – الاردن)

٢-١: مشكلات الحدود البرية بين العراق وسوريا

يبلغ طول الحدود بين العراق وسوريا ٦٠٠كم اي بنسبة ١٧,٣% من مجموع اطوال الحدود مع دول الجوار وتأتي بالمرتبة الثالثة بعد الحدود الايرانية والسعودية, واعتمدت عملية ترسيم الحدود العراقية السورية الى الاتفاقية الفرنسية البريطانية في عام ١٩٢٠ وتم فيها تحديد حدود نفوذ الانتداب البريطاني في العراق بعد ضم الموصل ونفوذ الانتداب الفرنسي في سوريا, الا ان خط الحدود كان يمر في وسط جبل سنجار ويقسمه الى قسمين قسم في العراق وقسم في سوريا, ونظراً لمطالبة الحكومة العراقية بضم جبل سنجار كلة عند النظر بقضية الحدود العراقية السورية, فأجرى استفتاء عام ١٩٣٢ حول هذا

الموضوع وكانت النتيجة بجانب العراق على ضم جبل سنجار الى العراق في عام ١٩٣٣ لذلك اصبح خط الحدود يبدأ من قرية خانك السفلى وينتهي جنوب خط التنف حيث ملتقى الحدود مع الاردن, والخريطة(٣) توضح خط الحدود بين العراق وسوريا باللون الاخضر في عام ١٩٢٠ وبعد ذلك تم تعديل خط الحدود بين البلدين في استفتاء ضم فيه جبل سنجار الى الدولة العراقية في عام ١٩٣٣ والموضح باللون الاحمر على الخريطة.(١٦)

٢-١-١: الوصف الجغرافي لخط الحدود:

يبدأ خط الحدود من قرية خانك السفلى مقابل فيشخابور على الضفى اليمنى من نهر دجلة ثم يتجه خط الحدود نحو الجنوب الغربي ويقطع سكة حديد موصل – حلب عند تل كوجك كما يقطع الطريق المحاذي للسكة والذي يربط الموصل بنصيبين عبر الاراضي السورية ثم يستمر بالاتجاه نفسة حتى يصل تل خوده الدير وبعد ذلك يسير بمحاذاة الحافة الغربية لجبل سنجار حتى يصل تل العروس ويبقى مستمر بنفس الاتجاه حتى يصل تل صفوك وبعد ذلك يقطع خط الحدود نهر الفرات عند نقطة تبعد ١٠كم شرق البوكمال ويبقى مستمر باتجاهه فيقطع طريق بغداد- حلب ثم يقطع خط انابيب النفط المتجه نحو طرابلس ويقطع الرطبة – تدمر, واخيراً ينتهي جنوب جبل التنف ببضعة اميال حيث ملتقى الحدود الاردنية السورية.(١٧)

خريطة(٣)الحدود العراقية- السورية ١٩٢٠- ١٩٣٣

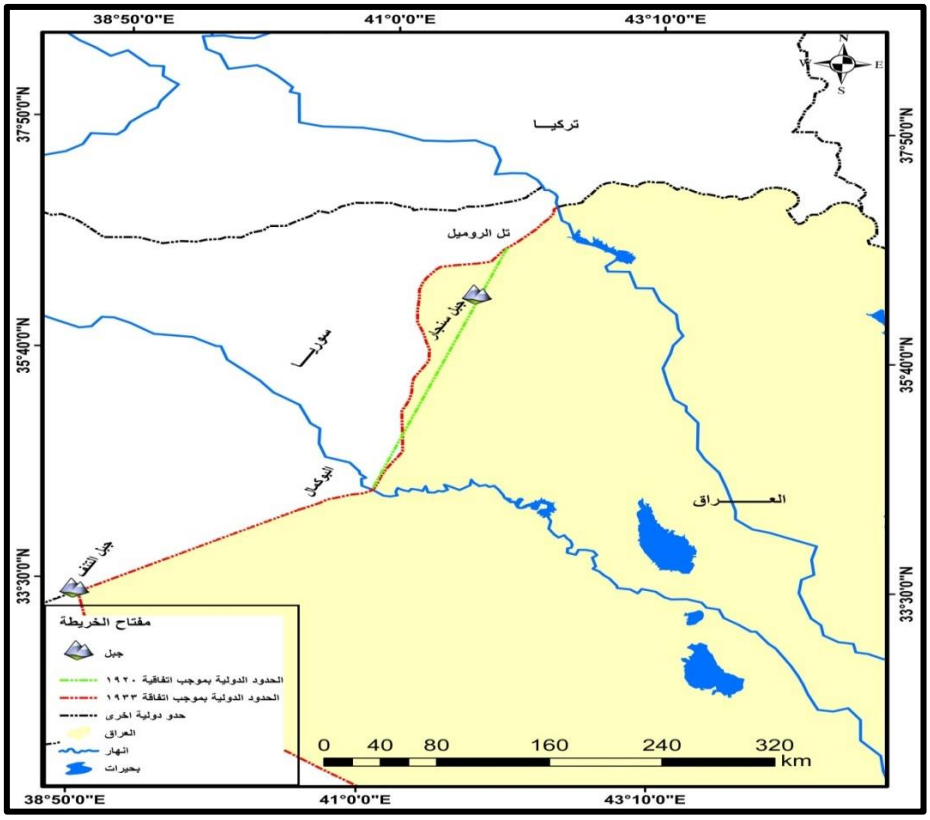

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على عمار شريف كاظم العظماوي, مصدر سابق ص٧٠, وباستخدام برنامج arc gis10.3.

٢-١-٢: ترسيم خط الحدود وأدارته:

وتم في هذ المرحلة وضع الدعامات حيث تؤلف الدعامة من عمود بشكل (H) مزدوجة ويبلغ إرتفاعه (١١م) من مستوى سطح الأرض ويثبت في النهاية العليا من هذا العامود بواسطة مسامير لولبية من الجهة الواحدة بقرص دائري ذو قطر (٢,٦ م) يرتفع فوق ذروة العمود بمقدار (١,٣ م) ومن الجهة الأخرى سهم مثلثي بإرتفاع (٩ م) من سطح الأرض وبطول (١,٣ م)، ويوضع القرص والسهم بشكل زاوية قائمة ويغرز العامود في الأرض بشكل يجعل القرص عامودياً على خط الحدود بينما يدل السهم على إتجاهها (جهة الترقيم للدعامات) ويشطب العامود بالأسود والأبيض، أما القرص فيكون أبيض مقسوماً بخط أسود في وسطه والسهم نصفه أسود والآخر أبيض, وكل عامود يحمل رقمه فوق القسم العلوي من القرص، ويغرز العمود في الأراضي القوية الى عمق (٥ أقدام) أما في الأراضي الأقل مقاومة فيزداد عمق الأساس وينقص في الأراضي الصخرية الى (٤ أقدام) وفي الحالة الأخيرة يطمر العمود في الأساس بمزيج إسمنت (بورتلاند) بإرتفاع (٣ أقدام) ويغطى بقدم من التراب أو الرمل لحمايته من تأثير الشمس ويؤمن توطيد العمود في أساسه بواسطة عارضتين تشد بأسفله بالمسامير.[١٨]

مرت مرحلة تحديد خط الحدود العراقية السورية بمراحل, فقد اقامت على طول خط الحدود(٢١٦) علامة ومتوسط المسافة بين علامة واخرى ٢,٨ كم, وتبدأ العلامات من جنوب نقطة الحدود الثلاثية بين العراق وسوريا والاردن بالعلامة(١) وحتى العلامة(٢١٦) في الشمال والتي تمثل نقطة الحدود الثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا وتتم ادارة الحدود بالجانب العراقي في ضوء عدد من المخافر يبلغ عددها نحو ٥٨ مخفراً فضلاً عن وجود ١١٣ مخفراً في الجانب السوري لحراسة الحدود فضلاً عن استخدام طائرات مروحية لحراسة الحدود, اما الجانب السوري فقد اقام ببناء ساتر ترابي وسلسلة مخافر حراسة بمسافة ١ كم بين مخفر واخر, وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٣ اتهمت سوريا بالسماح للمجاميع الارهابية والمتطرفين العرب من دخول العراق عبر حدوده مع سوريا, لذلك اقدمت سوريا على ترميم الساتر الترابي وزيادة المخافر بفارق ٢كم بين مخفر واخر حتى تتمكن الحدود بين الدولتين من اداء وظيفتها لتحقيق الأمن لكلا الجانبين في منطقة الحدود بين البلدين.[١٩] نستنتج من ذلك ان هناك تغيرات جيوتاريخية حصلت في خط الحدود العراقية – السورية خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٣٣ حيث دفع خط الحدود في عام ١٩٣٣ باتجاه الغرب وحصل العراق على مكسب جغرافي مهم تمثل بجبل سنجار كلياً بعد ان كان العراق يسيطر على نصف وسوريا على النصف الاخر.

٢-٢: مشكلات الحدود البرية بين العراق والاردن

يقدر طول الحدود العراقية مع الاردن بنحو ١٧٨كم بنسبة ٥,١% من اطوال حدود العراق مع دول الجوار, تعود عملية الفصل بين السيادة العراقية والاردنية الى الرسائل المتبادلة بين نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي والمندوب البريطاني(السير بيرسي كوكس) والملك عبدالله في عام ١٩٣٢ ولعب الاستعمار البريطاني والذي كان كل من العراق ضمن منطقة انتدابه الاثر الكبير في عملية ترسم الحدود

لغايات عسكرية, واقتصادية, وسياسية, وفي اغلب الحدود الدولية تعتمد العوارض الطبيعية كالجبال والهضاب والانهار حدود فاصلة بين الدول, الا ان بريطانيا حاولت خلق حدود بين البلدين رسمتها بطريقة استعمارية غير واضحة وعرضة للتغيير لأحداث مشاكل حدودية في المستقبل واعتماد العامل الطبيعية كجبل (عنزة) في الجزء الجنوبي لخط الحدود على المثلث الحدودي العراقي الاردني السعودي, وجبل (التنف) في المثلث الحدودي العراقي السوري الاردني ولعبت هذه العوامل الطبيعية دوراً في رسم خط الحدود على شكل مستقيم ضمن منطقة صحراوية قليلة السكان.[٢٠]

٢-٢-١: الوصف الجغرافي لخط الحدود:

يبدأ خط الحدود من نقطة تقع جنوب جبل(التنف) اذ ملتقى الحدود العراقية السورية الاردنية ثم يتجه بصورة مستقيمة نحو الجنوب الشرقي ماراً بأراضي صحراوية وبعد ان يقطع مسافة ١٧٨كم يلتقي بالحدود العراقية الاردنية السعودية وفي جنوب جبل (عنزة) يقطع خط الحدود هنا اخطر طريق سوقي عمان – المفرق – الرطبة – بغداد, وهي من اقصر حدود العراق مع دول الجوار وتصنف ضمن الحدود الهندسية.[٢١]

٢-٢-٢: ترسيم خط الحدود وأدارته

جرت اول عملية ترسيم بين العراق والاردن عام ١٩٣٢ بمقياس رسم ١:٢٠٠٠٠٠ باسم(جبل عنزة جبل التنف) بعلامات عددها(٦٤) علامة متوسط المسافة بين علامة واخرى ٢,٨كم وتبدأ من العلامة(١) في شمال الخط من الحدود الثلاثية بين العراق وسورية والاردن الى الجنوب بالعلامة(٢٦٥) التي تمثل نقطة الحدود الثلاثية بين العراق والاردن والسعودية.[٢٢]

الا ان تغيراً حصل في خط الحدود بين العراق والاردن عندما كان العراق منشغلاً بالحرب مع ايران(١٩٨٠- ١٩٨٨) طلب الاردن من العراق اعادة ترسيم الحدود مستغلاً الظروف التي كان يمر بها العراق فضلاً عن ان مصلحة العراق تتطلب الموافقة على هذه الاتفاقية كون حدود العراق مع الاردن كانت تمثل للعراق منفذاً استراتيجياً لتجارة العراق مع العالم عن طريق ميناء العقبة, وبعد موافقة العراق على اعادة ترسيم الحدود نصت الاتفاقية وفقاً للمادة الاولى من الحدود الدولية تم تحديد محضرها في كانون الاول عام ١٩٨٠ الى تشرين الثاني عام ١٩٨٤, حيث ثبتت الدعامة ذات الرقم(٢٦٥) على الحدود العراقية السعودية المشتركة في جبل عنزة, والدعامة رقم(١) على الحدود العراقية السورية المشتركة في التنف, والتي حددت هذه الدعامات الاحداثيات حسب تسلسل الدعامات على مقياس رسم ١:٢٠٠٠٠٠ من قبل لجان فنية مشتركة بين البلدين وبعد هذه المعاهدة حدث هناك تغير في الجزء الجنوبي وطبقاً لتعديل خط الحدود تكون المساحات المتبادلة متساوية وقدرها ٧٠كم٢ لكل دولة أي ٧٠كم٢ للعراق و٧٠كم٢ للأردن فقد ادى الدافع الاقتصادي العسكري اثراً رئيسياً في اعادة ترسيم خط الحدود بين البلدين ويقوم كل من العراق والاردن بحراسة الحدود في ضوء دوريات راجلة بين مخافرها والتي يبلغ عددها(١٥) مخفراً والمسافة بين مخفر واخر ١٢كم وبعد عام ٢٠٠٣ استخدمت الحكومة

العراقية الدوريات والطائرات المروحية في مراقبة الحدود منعاً من دخول المتسللين والجماعات الارهابية.[٢٣] انظر الشكل رقم (١)

الشكل رقم (١) الاهمية الاستراتيجية للمدن الحدودية العراقية الاردنية

https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/12/6/

ان المسافة التي استقطعتها الاردن من اراضي العراق والبالغة ٧٠كم٢ غنية بالغاز الطبيعي مقابل حصول العراق على مطار خريبيط الذي كانت الاردن تمد سيطرتها علية رغم تبعيته للعراق لان امتداد خط الحدود بعد التغير بشكل مستقيم يقسم المطار الى نصفين فأجبر العراق على التنازل بجزء من أراضيه التي تم ذكرها مقابل الحصول على المطار لأنه يمثل عمقاً للطيران العراقي في الحرب ضد الكيان الصهيوني.[٢٤] ينظر خريطة(٤).

نستنتج من ذلك ان الاردن حصلت على مكسب اقتصادي مهم المتمثل بالمنطقة الغنية بالغاز الطبيعي البالغة مساحتها ٧٠كم٢ مقابل حصول العراق على منطقة مماثلة من حيث المساحة يقع فيها مطار خريبط أي ان ترسيم الحدود صب بمصلحة الاردن.

اخريطة(٦) الحدود العراقية- الاردنية ١٩٣٢- ١٩٨٤

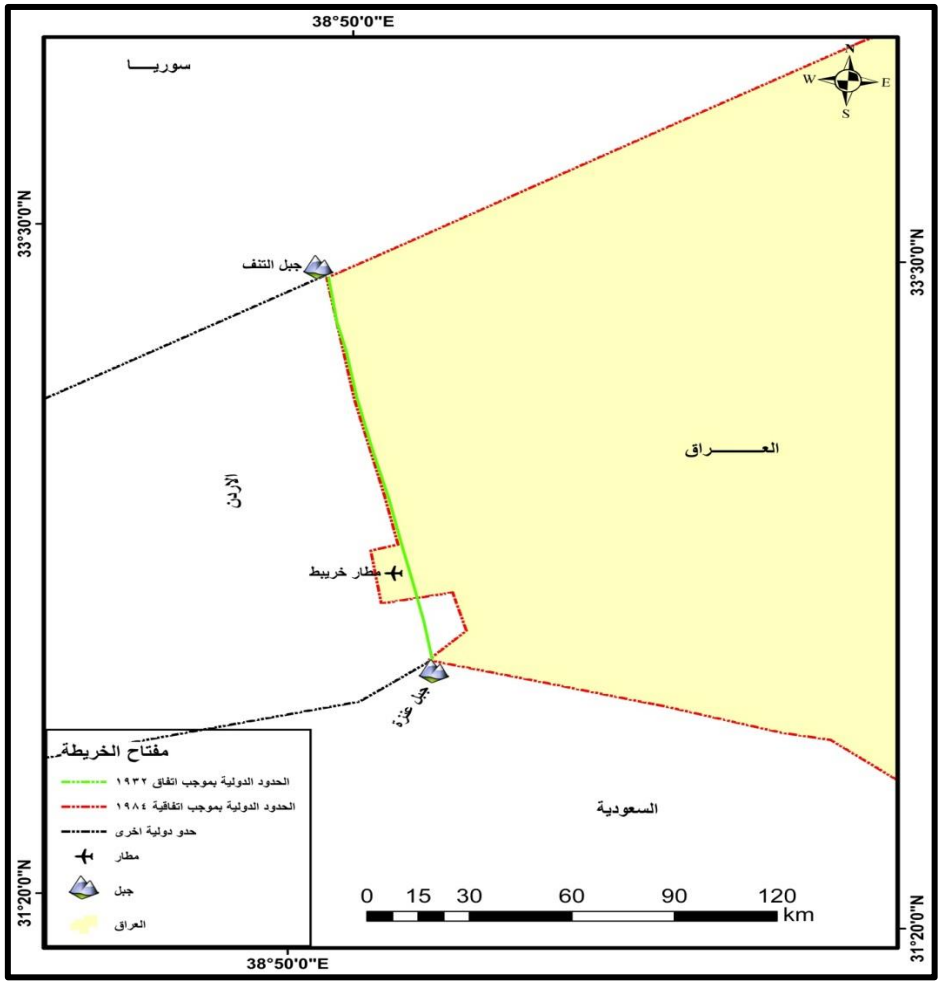

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خطاب سعد محيميد الجبوري, الحدود العراقية – الأردنية دراسة في الجغرافية السياسية, مصدر سابق ص٨٧-٩٠, وباستخدام برنامج arc gis10.3.

٣- مشكلات المدن الحدودية بين العراق ودول الخليج العربي (السعودية -لكويت)

٣-١: مشكلات المدن الحدودية بين العراق والسعودية

تبلغ أطوال الحدود بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق(٨١٢كم), وتسهم بنسبة (٢٣,٤٥%) من مجموع اطوال ألحدود للدول المجاورة, وتمتد من منفذ الرقعي شرقاً إلى مدينة طريف غرباً, وتعتبر ثاني اطول حدود للعراق مع الدول المجاورة له, وهي تبدأ في الشرق من نقطة الحدود الثلاثية بين العراق والسعودية والكويت حيث ملتقى وادي الباطن مع وادي العوجة, ثم يسير الحد في خطوط مستقيمة باتجاه الشمال الغربي حتى نقطة الحدود الثلاثية مع الاردن في منطقة جبل عنزة وقد مرت عملية ترسيم الحدود بعده مراحل.[٢٥]

٣-١-١: خط سير الحدود

تستند عملية الفصل بين منطقتي السيادة العراقية والسعودية إلى المادة الاولى من بروتوكول العقير[*] (١) الملحق بمعاهدة المحمرة , والمؤرخ في الثاني من ديسمبر عام١٩٢٢ م, وتختص هذه المادة

بتخصيص حدود سلطنة نجد والمملكة العراقية ويبدأ الحد الفاصل بين المملكة العربية السعودية والعراق من الشرق بمنطقة محايدة على شكل المعين, تحدد أركانها نقطة التقاء وادي العوجه بوادي الباطن في الشرق وبئر الامعز في الشمال, وبئر أنَّصاب في الغرب وبئر الوكبة في الجنوب ومن الركن الغربي للمنطقة المحايدة (بئر أنصاب), ويمتد خط الحد باتجاه الشمال الغربي إلى بركة الجمجمية, ومنها يتجه إلى الشمال إلى بئر العكبة ثم إلى قصر العثامين, ومن هذه النقطة يتجه إلى الغرب في خط مستقيم إلى جديدة عرعر ثم إلى بئر مكر النعام ثم ينتهي إلى جبل عنزة الواقع بجوار نقطة تقاطع دائرة عرض ْ٣٢ شمالاً وخط طولْ٣٩ شرقاً, وبعد مرور ما يقرب من اربعين عاماً على محاولة تعيين الحدود الاولى, أتفق الطرفان في الثاني من شهر يوليو من عام ١٩٧٥م على ضرورة التفاوض لإعادة تعيين الحدود بينهما, وذلك على أساس إلغاء المنطقة المحايدة والتي كانت تشكل نحو (٧٠٤٤) كم٢ وتقسيمها بخط مستقيم قدر الامكانَّ على الدولتين.[٢٦] وانتهت هذه اللجان في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٨١م من أعداد المعاهدة المطلوبة, بعد الاتفاق على كل ما فيها من تقسيم للمنطقة المحايدة بين البلدين بالتساوي, وإعادة تعيين الحدود من بعد بئر أنَّصاب التي يخرج منها في خط مستقيم باتجاه الشمال الغربي حتى نقطة تقع على الحد القديم بين العراق ونجد, حيث يصبح بئر العكبة والعثامين ضمن الاراضي العراقية وبئر الجمجمية ضمن الاراضي السعودية, ومن تلك النقطة يسير الحد في خط مستقيم إلى نقطة الحدود الثلاثية الجديدة بين العراق والأردن والسعودية, وهي تقع جنوب شرق نقطة الحدود الثلاثية القديمة (قمة جبل عنترة) بنحو ١٠ كم, وقد قامت السعودية والعراق بتعيين خط الحدود بينهما بعدد(٣٦٠) علامة حدودية, تبدأ بالعلامة رقم (١) في الشرق حيث النقطة الثلاثية لالتقاء حدود العراق والسعودية والكويت, وتنتهي في الشمال عند نقطة التقاء حدود العراق والسعودية والأردن جنوب شرقي جبل عنترة, ومتوسط المسافة بين كل علامة حدود وأخرى نحو٢,٦كم, ويبدو أنه عام ١٩٧٥م كانت الظروف ملائمة لإعادة ترسيم الحدود السعودية العراقية بعد أنَّ وقع شاه إيران محمد رضا بهلوي ونائب رئيس جمهورية العراق يوم ذاك على اتفاقية الجزائر التي تم بموجبها إنهاء المشكلة الحدودية المزمنة بين البلدين, وفي تلك الأثناء اتفقت الحكومتان السعودية والعراقية في عام ١٩٧٥م على ضرورة بدء المفاوضات لإعادة ترسيم الحدود على أساس إلغاء المنطقة المحايدة التي كانت تشكل نحو (٧٠٤٤كم٢) والتي كانت تعرف باسم (العوينة), وإعادة تحديد الحدود بخط مستقيم قدر الامكانَ على طول الحدود التي تبلغ نحو (٦٤٠ كم) وحينما اندلعت الحرب الإيرانية العراقية في عام١٩٨٠م حرصت الدولتان السعودية والعراقية على ضرورة الإسراع في التوصل إلى أتفاق نهائي حول مشاكل الحدود وفي ٢٦ ديسمبر(كانون الاول) ١٩٨١م, انتهت اللجان المشكلة بين البلدين من أعداد المعاهدة الجديدة للحدود الدولية ينظر الخريطة (٥) وتم توقيعها في بغداد.[٢٧]

وعلى الرغم من طول الحدود بين البلدين يتم حراسة ومراقبة الحدود على الجانب العراقي في ضوء عدد من المخافر ويقدر عددها (٦٥) مخفراً بين مخفر واخر ١٢,٥كم, اما في الجانب السعودي فتتم الحراسة بواسطة قوات الحرس السعودية التي تمتلك ٤٠مخفراً فضلاً عن قيام السعودية ببناء سياج امني

على طول الحدود للحد من تسلل المجاميع الارهابية.[٢٨] نستنتج من ذلك ان ترسيم الحدود العراقية السعودية ١٩٨١ لم يثير اي مشاكل اي جرى باتفاق الطرفين نظراً لخلو المنطقة الحدودية من الموارد الاقتصادية ومناصفة المنطقة المحايدة بين الطرفين.

خريطة(٥) الحدود العراقية- السعودية ١٩٢٢- ١٩٨١

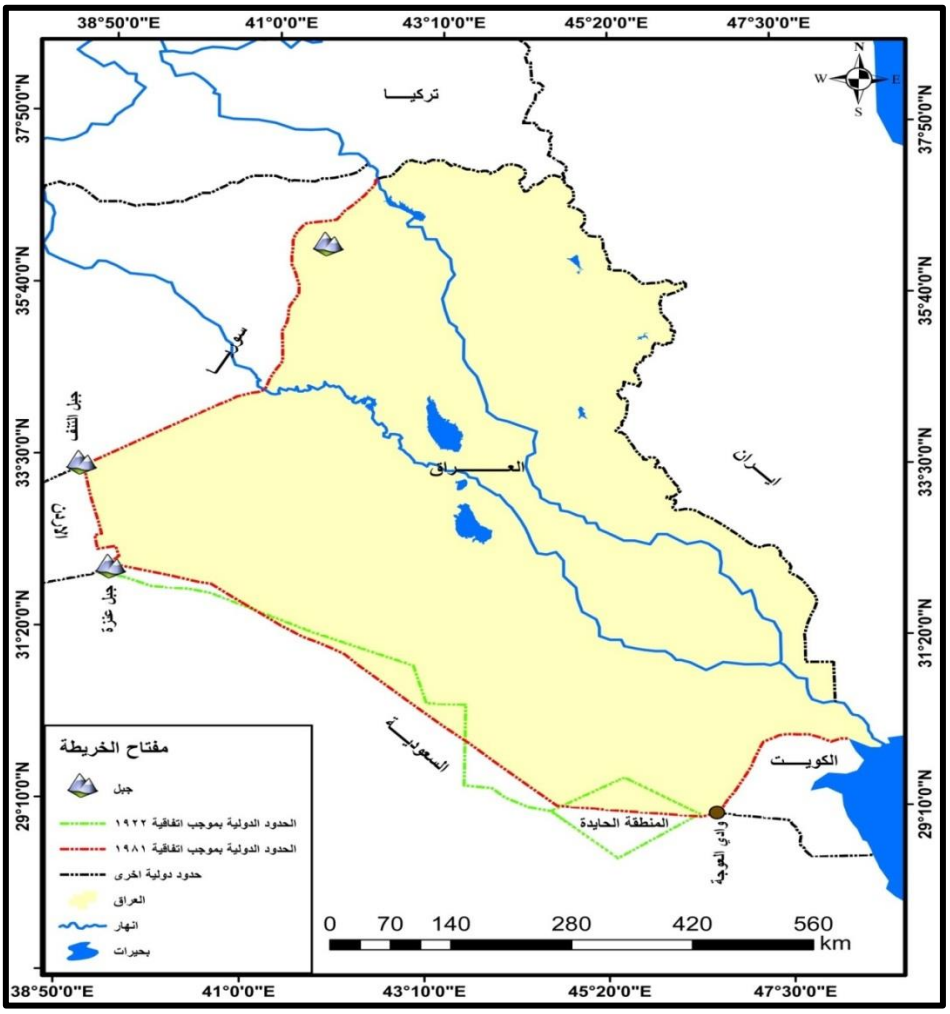

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خطاب سعد محيميد الجبوري, العلاقات العراقية السعودية دراسة في الجغرافية السياسية ٢٠٠٣- ٢٠١٦, مجلة ادأب الفراهيدي, العدد(٢٩), ٢٠١٧, ص٢٨٠, وباستخدام برنامج arc gis10.3.

٣-٢: مشكلات المدن الحدودية بين العراق والكويت

يبلغ طول الحدود بين العراق والكويت (١٩٥كم) وتمثل نسبة (٥,٦٣) من أطوال حدود العراق مع دول الجوار, وواجهت الكويت في النصف الاول من القرن التاسع عشر ثلاثة تحديات كانَّ عليها أنْ تتعامل معها بنوع من ألحذر والحنكة السياسية وهي إمارة صغيرة وإمكانياتها محدودة, وهذه التحديات هي:

أولهما: الدولة العثمانية ومحاولتها في بسط سيطرتها على كل الولايات التابعة للعراق آنذاك.

وثانيهما: نشاط محمد علي والي مصر في الجزيرة العربية.

وثالثهما: الدولة السعودية, وقد حرصت الكويت على أنَّ لا تخسر استقلالها من جهة أخرى.

لكن تلك السياسة لم تجنبها الدخول في مشكلات مع تلك الأطراف ومع مجيء الاستعمار الأوربي عمل على تأسيس الدويلات المستقلة شكلياً, بما يخدم مصالحة من جهة, ويثير الخلاف والاضطرابات فيما بين الحكومات المصطفة من جهة أخرى, فكانت مسألة الحدود الكويتية العراقية جزءاً مهماً من تلك الإجراءات الخطيرة, ونتيجة لذلك فقد أدت مشكلة تلك الحدود إلى اختلاف في وجهتي النظر العراقية والكويتية حول مسألة ترسيمها.[٢٩]

٣-٢-١: خط سير الحدود:

تستند عملية الفصل بين منطقتي السيادة العراقية والكويتية إلى المادتين (الخامسة والسابعة)[*] من القسم الاول من اقسام الاتفاقية البريطانية ـ العثمانية المؤرخة في ٢٩ يوليو عام ١٩١٣م, يبدأ خط سير الحدود في الغرب من نقطة الحدود الثلاثية بين السعودية والعراق والكويت حيث ملتقى وادي الباطن مع وادي العوجة, ثم تسير في اتجاه الشمال الشرقي على طول وادي الباطن حتى دائرة عرض (٣٠ْ) درجة شمالاً, ومنها تتجه الحدود صوب الشرق إلى صفوان, ومنها إلى خور الزبير, وتبعاً لاتفاقية عام ١٩١٣م فأنَّ الكويت عبارة نصف دائرة تحت حكم احد شيوخها اما ماهو خارج الدائرة فانه تحت سيطرة قبائل تابعة لشيخ الكويت وان الحد الفاصل بين مقاطعة الكويت وولاية البصرة, يبدأ من الساحل عند مدخل خور الزبير ويمتد شمالاً حتى أسوار قلعة صفوان فيمر بها دون أنْ يشملها إلى جبل سنام وسلسلة تلال الرتق, ومن ثم يتجه جنوباً باتجاه الغرب على طول الباطن حتى آبار الحفر التي يشملها الحد.[٣٠] ينظر خريطة(٦).

خارطة (٦) تخطيط الحدود الكويتية حسب الاتفاقية العثمانية – البريطانية عام ١٩١٣

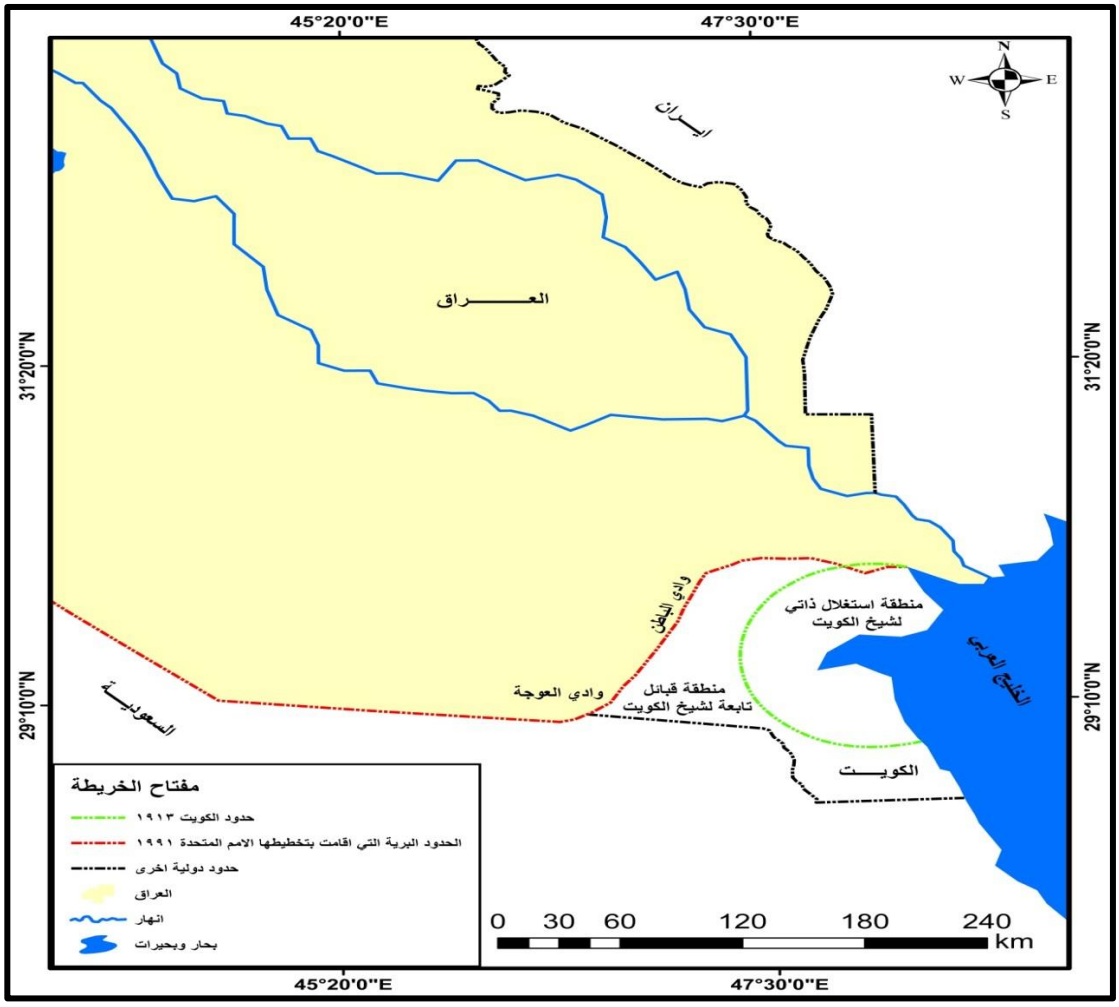

ألمصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خالد العبد القادر, الحدود الكويتية العراقية, دراسة في الجغرافية السياسية, الكويت, مركز البحوث والدراسات الكويتية,٢٠٠٠ م, ص٧١, , وباستخدام برنامج arc gis10.3.

٣-٢-٢: الخلافات حول تعيين خط الحدود:

لم يقدر لخط الحدود الذي وضع في اتفاقية ١٩١٣م, أنْ يستكمل مراحل تطور نشأته وخاصة مرحلة التعيين بواسطة لجانَّ فنية حتى يسهل تعيينه, ويرجع ذلك للأسباب الاتية :

١ـ عدم توصل العراق والكويت إلى أتفاق يسمح بتعيين هذا الحد, خصوصاً وأنَّ العراق لم يكن متحمساً لتعيين هذا الحد وتثبيته.

٢ـ عدم الوضوح الذي أثر بشكل سلبي على عملية تخصيص المواقع التي يمر بها الحد في اتفاقية عام ١٩١٣م, والمذكرة المتبادلة في عام ١٩١٣م, فعلى سبيل المثال لم يعرف أحد بالضبط ما المقصود بعبارة "على طول الباطن أو "خط عرض صفوان" أو "جنوب أم قصر" مما لعب دوراً مهماً في إثارة الخلاف حول موقع الحدود وربما إعاقة إتمام مرحلة التعيين.[٣١]

٣ـ انتظام السطح في المنطقة المخصصة للحد وغياب المعالم الطبوغرافية الواضحة بها والتي يمكن اتخاذها كمواقع مرجعية يستمد منها خط الحدود الوضوح والثبات والكفاءة في الفصل, وعلى الرغم من

أنَّ الخلاف يكاد يشمل مختلف خط الحدود, إلا أنَّه يمكن حصر موضوع الخلاف في خمسة مواقع رئيسية هي:

١ـ موقع التقاء وادي العوجة بوادي الباطن .

٢ـ موقع التقاء وادي الباطن بخط عرض موقع جنوب صفوان .

٣ـ موقع جنوب صفوان .

٤ـ موقع جنوب أم قصر .

٥ـ موقع ملتقى خور الزبير بخور عبدا لله .

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٣م وحتى عام ١٩٩٢ م, أي على مدار ما يقرب من ثمانين عاماً, جرت محاولات عديدة لإزاحة الغموض الذي يكتنف تعريف خط الحدود بين العراق والكويت, خاصة فيما يتعلق بتحديد المواقع الرئيسية التي تتحكم في تعيين الخط وتحديد مساره والمجال هنا لا يتسع لسرد كل المحاولات وإنما الذي يهمنا هو التعيين الذي قامت به "لجنة هيئة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت[**] في عامي ١٩٩١-١٩٩٢ والذي يمثل التعيين النهائي بين الدولتين والذي تم على أساسه عملية التعيين للحد وفيما يلي عرض موجز للنتائج والقرارات النهائية التي انتهت اليها اللجنة بشأنَّ تحديد الإحداثيات الجغرافية, التي يستند إليها توضيح خط الحدود ومن ثم تعيينه بشواهد مادية ملموسة :

١ـ منطقة وادي ألباطن يمتد خط الحدود في هذا القطاع على طول وادي الباطن مع الخط الذي يمر بأعمق منسوب في القاع أو ما يعرف بمحور الوادي, حيث يمتد من نقطة تقاطع محور وادي الباطن مع خط عرض جنوب صفوان .

٢ـ منطقة جنوب صفوان : يمتد من وادي الباطن إلى النقطة الواقعة جنوب صفوان, وأصبح موقع جنوب صفوان البديل على مسافة (١٤٣٠) متراً جنوب غرب مركز الجمارك.

٣ـ منطقة أم قصر: هو ذلك الجزء من الحدود الذي يمتد من نقطة جنوب صفوان إلى نقطة تقاطع خور الزبير مع خور عبدا لله, وقد اعتمدت اللجنة في تعيين هذا القطاع اعتماداً كبيراً على الايضاحات البريطانية التي وردت في أكتوبر عام ١٩٤٠م .

ومن ناحية أخرى فقد رأت اللجنة بأنَّ استمرار خط الحدود على استقامته من جنوب صفوان إلى ملتقى الخورين, سيؤدي إلى غلق مصب خور الزبير واعتراضه, لذلك فأنَّها وجدت أنَّه من المناسب أنْ يظل خط الحدود على استقامته حتى نقطة جنوب أم قصر الساحلية, لكي توفر للدولتين جبهة بحرية واسعة على طول ساحلي الخور.[٣٢]

ان ترسيم الحدود العراقية الكويتية عام ١٩٩٣ جاء دون ارادة العراق وكان خلف القرار دوافع سياسية تقف ورائها الولايات المتحدة الامريكية الغاية منها الانتقام من العراق حيث عمل ترسيم الحدود عام ١٩٩٣ الى دفع خط الحدود البرية بين العراق والكويت باتجاه الشمال على حساب العراق حيث حصلت

الكويت على مكاسب منها وقوع جزء من حقول الرميلة النفطية ضمن الاراضي الكويتية وفق هذا الترسيم فضلاً عن وقوع قرية ام قصر ومستشفى البحرية ومصنع الكبريت ضمن الاراضي الكويتية.[٣٣] ينظر خريطة(٧).

خريطة(٧) الحدود العراقية- الكويتية ١٩٦١- ١٩٩١

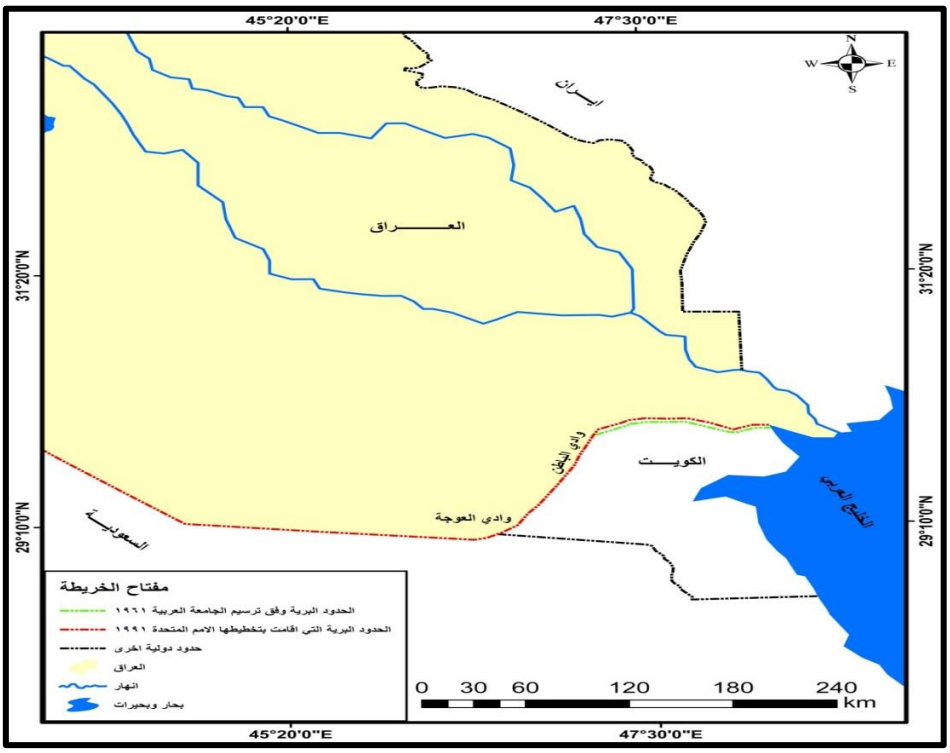

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصطفى شلال ندا العجيلي, مصدر سابق, ص٤٥-٥٨, وباستخدام برنامج arc gis10.3.

٣-٢-٣: تعيين الحدود وتخطيطها :

يعد تعيين الحدود العراقية الكويتية على الأرض بشواهد مادية ملموسة جزءاً من عمل لجنة هيئة الأمم المتحدة لتخطيط حدود العراق والكويت فبعد التعيين الدقيق للمواقع الاولية لخط للحدود, وتحديد مساره على خرائط تفصيلية قامت اللجنة بتعيين هذا الحد مادياً في البر والبحر كالآتي :

١-قامت اللجنة بتمييز الحدود البرية مادياً بعدد ١٠٦ علامة حدود رئيسية, وأضافة اللجنة ٢٨ علامة متوسطة في بعض المواقع التي تتعذر فيها الرؤية المتبادلة بين العراق والسعودية والكويت وهي النقطة رقم(١) في الحد البري وينتهي بالعلامة (١٠٦) على ساحل خور الزبير.

٢- وقد قامت اللجنة ببناء عمود عند كل علامة من علامات الحدود, وهذا العمود مصنوع من خرسانة حبيبات السيليكا المسلحة بالحديد الصلب بأرتفاع ٣ أمتار وبمساحة ٩٠ سم٢ عند القاعدة و٤٥سم٢ عند القمة وأعمدة الحدود هذه غائرة في الارض بعمق (١,٥) متر تقريباً.

٣- قامت الكويت بحفر خندق بطول البلدين بعرض يبلغ خمسة أمتار وعمق ثلاثة أمتار وأقامه ساتراً ترابياً على طول الحدود بارتفاع يتراوح بين ثلاثة وأربعة أمتار. وتتم أدارة ومراقبة الحدود من قبل الجانب العراقي بواسطة المخافر والمعابر الحدودية والتي بلغ عددها نحو ٢٠ مخفراً.[٣٤] أما على

الجانب الكويتي يتم إدارة ومراقبة الحدود بواسطة السياج المكهرب الذي استكمل بنائه في عام ٢٠٠٦م بهدف منع المتسللين وعمليات التهريب والقيام بوظيفة الفصل بين الدولتين.[٣٥] نستنتج من ذلك انه بعد الغزو العراقي للكويت١٩٩١ عملت القوى الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية بالوقوف الى جنب الكويت والانتقام من العراق بترسيم الحدود مع الكويت حيث انحازت لجنة ترسيم الحدود للكويت باستقطاع ابار من حقل الرميلة وبعض القرى الحدودية اي جاء هذا الترسيم لصالح الكويت على حساب الاراضي العراقية للحد من الدور الذي كان يلعبه العراق على المستوى المحلي والاقليمي.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

لقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وهي:-

١- إن العراق محاط بست دول تتباين أطوال حدودها مع العراق وبالنسبة لمنطقة الدراسة المتمثلة بالحدود البرية للعراق مع دول الجوار العربي حيث تعد اطولها الحدود العراقية السعودية تليها الحدود العراقية السورية ثم تليها الحدود العراقية الكويتية واخيراً الحدود العراقية الاردنية.

٢- إن منطقة الدراسة المتمثلة بالحدود العراقية مع دول الجوار العربي يقع الجزء الشمالي منها المتمثل بالحدود العراقية السورية ضمن المنطقة الجبلية والمتموجة في حين يقع الجزء المتبقي من الحدود العراقية السورية ضمن الهضبة الغربية, فضلاً عن الحدود العراقية مع كل من الاردن والسعودية تقع كلياً ضمن الهضبة الغربية, اما الحدود العراقية الكويتية فيقع جزء منها ضمن الهضبة والجزء الاخر ضمن السهل الرسوبي, وهذا يعني ان جميع اجزاء السطح تسود في منطقة الدراسة.

٣- إن منطقة الدراسة تمتلك عدة حقول نفطية اربع منها على الحدود العراقية السورية واثنان على الحدود العراقية الكويتية, اما منطقة الحدود العراقية مع الاردن والسعودية فهي تخلو من الحقول النفطية, لذلك ما زالت الحدود العراقية الكويتية لغناها بالنفط محل نزاع بين العراق والكويت وعلى وجه الخصوص حقل الرميلة النفطي على عكس بقية الحدود مع دول الجوار العربي.

٤- إنَّ الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة لم تؤخذ بعين الاعتبار عند ترسيم الحدود حيث قسمت القبائل على جانبي الحدود, وجعلت كل قسم منها بدولة ولم تؤخذ بعين الاعتبار عند ترسيم الحدود, ومن المتوقع ان يكون لهؤلاء السكان دور في اعادة رسم الحدود في المستقبل من خلال اجراء استفتاء واخذ وجهة نظرهم بالتعبير عن رغبتهم بالانضمام للعراق ام للدولة المجاورة الامر الذي قد يغير شكل خط الحدود بين العراق وجواره.

٥- بالنسبة لترسيم الحدود بين العراق وسوريا كان هناك تغيرات جيوتاريخية حصلت في خط الحدود العراقية – السورية خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٣٣ حيث دفع خط الحدود في عام ١٩٣٣ باتجاه الغرب

وحصل العراق على مكسب جغرافي مهم تمثل بجبل سنجار كلياً بعد ان كان العراق يسيطر على نصف وسوريا على النصف الاخر.

٦- بالنسبة لترسيم الحدود بين العراق الاردن حصلت الاردن على مكسب اقتصادي مهم المتمثل بالمنطقة الغنية بالغاز الطبيعي البالغة مساحتها ٧٠كم٢ مقابل حصول العراق على منطقة مماثلة من حيث المساحة يقع فيها مطار خريبط أي ان ترسيم الحدود صب بمصلحة الاردن.

٧- بالنسبة لترسيم الحدود بين العراق والسعودية ان ترسيم الحدود العراقية السعودية ١٩٨١ لم يثير اي مشاكل اي جرى باتفاق الطرفين نظراً لخلو المنطقة الحدودية من الموارد الاقتصادية ومناصفة المنطقة المحايدة بين الطرفين.

٨- ان ترسيم الحدود العراقية الكويتية عام ١٩٩٣ جاء دون ارادة العراق وكان خلف القرار دوافع سياسية تقف ورائها الولايات المتحدة الامريكية الغاية منها الانتقام من العراق حيث عمل ترسيم الحدود عام ١٩٩٣ الى دفع خط الحدود البرية بين العراق والكويت باتجاه الشمال على حساب العراق حيث حصلت الكويت على مكاسب منها وقوع جزء من حقول الرميلة النفطية ضمن الاراضي الكويتية وفق هذا الترسيم فضلاً عن وقوع قرية ام قصر ومستشفى البحرية ومصنع الكبريت ضمن الاراضي الكويتية.

المقترحـات

وفي سبيل ديمومة العلاقات بين العراق ودول الجوار العربي وتطورها، يرى الباحث أَنَّ الدراسة توصلت الى مجموعة من المقترحات التي يتوجب الأَخذ بها وهي كالآتي:-

١- العمل على إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع الكويت والاردن فيما يخص الحدود والوقوف على نقاط الضعف والخلل, واللجوء الى تحكيم المجتمع الدولي متمثلاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية, لإزالة الغبن والاجحاف الذي طال العراق, حيث كانت الاتفاقيات عبارة عن تصفيات سياسية قامت بها الدول العظمى ضد العراق وُقِّعَتْ بلغة المنتصر.

٢- تَفَقدُّ الأعمدة والعلامات على طول الحدود البرية بين العراق ودول الجوار العربي, واتخاذ التدابير المناسبة, لإعادة نصب تلك الاعمدة أو إصلاحها او استبدالها حسب الحاجة, ورصد مدى كفاية علامات الحدود, ووضع علامات اضافية, مثل الدعائم أو العلامات الأخرى.

٣- العمل على وضع رقابة دولية على استثمار الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت, نظراً لاستغلالها وسرقة نفطها من قبل الجانب الكويتي في السابق.

٤- إنَّ في حالة إجراء تعديل أو ترسيم للحدود يجب أنْ تؤخذ وجهات نظر قبائل المناطق المحاذية للحدود من حيث موافقة سكان هذه المناطق الانضمام للعراق أم لدول الجوار العربي.

٥- الدعوة للإسراع باستغلال أهم ممرين استراتيجيين وهما المنافذ البحرية للخليج العربي جنوباً والبحر المتوسط شرقاً واستثمارهما كبلداً ودولة واحدة متكاملة أكاديمية من خلال توحيد العمل الأداري ووسائل النقل المختلفة مما يشكل مستقبلا جيوبولوتيكياً متطور ومزدهراً مع العالم الخارجي.

٦- ولأجل أن لا تكون وضعيه خط الحدود عاملاً للفصل والعزلة بين العراق وجواره العربي وتبعاً للعمل الحضري التنموي المشترك بين البلاد فأن اقامة مشاريع مزدوجة بينهما لأحياء وتنمية المناطق الصحراوية الواسعة ضمن إقليم المنطقة الحدودية الممتد بين العراق وجواره ولمئات الكيلومترات في مجال الزراعة من خلال التقنية الحديثة لاستصلاح الأراضي الرملية والاستفادة من خبرات المختصين لدى بلدان منطقة الدراسة، والعمل على تشجيع الاستيطان الدائمي عند سكان البادية واستثمار أرضهم وانشاء حضارة جديدة في قلب البادية، وكذلك استثمار المناطق الشمالية من خط الحدود عند منطقة سلاسل جبال سنجار وجبل جريبة والى شمالهما حتى نهاية خط الحدود عند الخليج العربي بأنشاء المناطق السياحية والترفيهية ومناطق حرة للتجارة فضلاً عن الجانب الزراعي وتربية الماشية لتوفر المناخ الجيد والملائم على مدار السنة والتربة المتماسكة التي لاتحتاج الى الكثير من الاستصلاح، وهذا يقلل ويمحي دور الحاجز النفسي للحدود بين العراق وجوار ويؤدي الى أقامة تقارب ووحدة جيدة مشتركة.

٧- توطيد التنسيق بالعمل المشترك بين العراق وجواره في الجانب الأمني وذلك بتكثيف قوات حرس الحدود لتجنب محاولات التهريب ولاسيما في المناطق الشمالية من الخط الحدودي وذلك لتجنب توتر العلاقات بين الاشقاء العرب وسيما في الوقت الحالي.

الهوامش

(١) نعيم ظاهر, الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد, ط١, دار اليازوري للطباعة والنشر, عمان, ٢٠٠٧, ص٥٥.

(٢) سعدون شلال ظاهر وظلال جواد كاظم, الأهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق, مجلة البحوث الجغرافية, كلية التربية للبنات جامعة الكوفة, العدد السابع, ٢٠٠٦, ص٩٤.

(٣) سيف الدين عبد القادر, جغرافية العراق العسكرية, ط١, مطبعة شفيق, بغداد, ١٩٧٠, ص١٥.

(٤) محمد محمود ابراهيم الديب, مصدر سابق, ص٥٣.

(٥) قاسم الدويكات, الجغرافية السياسية, ط١, مركز الكتاب الاكاديمي, عمان, ٢٠١١, ص١٠٢.

(٦) عبد الرزاق عباس حسين, الجغرافية السياسية, ط١, مطبعة اسعد, بغداد, ١٩٧٦, ص١٣.

(٧) صلاح حسن الشمري, الاستراتيجية الامريكية حيال العراق قراءة في التغيير, منشورات ضفاف بيروت, ٢٠١٤, ص١٩٩.

(٨) ابراهيم العلاق, السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد ٩نيسان ٢٠٠٣, مجلة العلوم الانسانية, العدد(٣٠), ٢٠٠٦, ص٨.

(٩) صبري محمد حمد, مصدر سابق, ص٦٢.

(١٠) عدي محسن فاضل, دور العشائر في العلاقات العراقية – السورية(١٩٢١-١٩٣٥), مجلة كربلاء العلمية, مجلد(٦), العدد الثاني, ٢٠٠٨, ص٣٨-٤٠.

(١١) شيركو كرمانج, ترجمة عوف عبدالرحمن عبدالله, الهوية والامة في العراق, ط١, دار الساقي بيروت, ٢٠١٥, ص٧٠.

(١٢) عمار شريف كاظم العظماوي, مصدر سابق, ص٤٥.

(١٣) خطاب سعد محيميد الجبوري, الحدود العراقية – الأردنية دراسة في الجغرافية السياسية , مصدر سابق, ص٣٩.

(١٤) احمد مرزوق عبد عون, مصدر سابق, ص١٢١.

(١٥) حسين مجيد عبد علي الحسناوي, مصدر سابق, ص١٠٣.

(١٦) سيف الدين عبدالقادر, مصدر سابق, ص٧٣.

(١٧) احمد مرزوق عبد عون, مصدر سابق, ص٩٩-١٠١.

(١٨) عمار شريف كاظم العظماوي, مصدر سابق, ص٨٤-٨٥.

(١٩) رضا محمد سليم, الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الاداب, جامعة الزقازيق, ٢٠٠٨, ص١٨٦.

(٢٠) خطاب سعد محيميد الجبوري, الحدود العراقية – الأردنية دراسة في الجغرافية السياسية , مصدر سابق, ص٥١-٥٧.

(٢١) سيف الدين عبدالقادر, مصدر سابق, ص٧٧.

(٢٢) رضا محمد سليم, مصدر سابق, ص٣١٧.

(٢٣) احمد مرزوق عبد عون, مصدر سابق, ص١٠٠-١١٠.

(٢٤) خطاب سعد محيميد الجبوري, الحدود العراقية – الأردنية دراسة في الجغرافية السياسية , مصدر سابق, ص١٠٤.

(٢٥) حسن علي مصلح احمد الفراجي, حدود العراق البحرية وانعكاسها على قياس قوة الدولة بمنظور الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة تكريت, ٢٠١٦, ص٧٢.

*– بلدة تقع في الجانب الشرقي للسعودية تم فيها تحديد الحدود بين كل من العراق والكويت والسعودية واستمرت خمسة ايام وحضر المؤتمر ممثلاً عن نجد(السعودية) ابن سعود والمندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس وممثلاً عن العراق وزير الاشغال والاتصالات صبيح بك وزير والميجر مور المقيم السياسي البريطاني في الكويت.

(٢٦) زناد شلال لكطه خزام, الموقع الجغرافي للعراق واثرة على العلاقات التجارية مع الاردن والسعودية بمنظور الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة تكريت, ٢٠١٦, ١٠٤ – ١٠٥.

(٢٧) حسن علي مصلح احمد الفراجي, مصدر سابق, ص٧٢–٧٤.

(٢٨) احمد مرزوق عبد عون, مصدر سابق, ص١٢١.

(٢٩) عبدالله يوسف الغنيم, اخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الاخباري البريطاني ١٨٩٩–١٩٠٤, مركز البحوث والدراسات الكويتية, الكويت, ٢٠٠٧, ص١٢١.

*– المادة الخامسة : استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته في المقاطعات المحددة والتي تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير في الحد الشمالي والقرين في الحد الجنوبي,وهذا الخط مشار إلية باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية,وجزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهه والخور والمقطة وأم المر ادم بالإضافة إلى الجزر المجاورة والمياه التي تحتويها هذه المنطقة .

ـ المادة السابعة : حدود المقاطعة المشار اليها في المادة السابعة تحدد كالآتي :

خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي ويعبر تماماً جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام, وبمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها عند الوصول إلى الباطن تتبعها حتى الجنوب الغربي تاركة آبار الصفاه والحيرة والهبة ووربة وأنَّطة حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة وهذا الخط مشار إليه باللون الأخضر في الخريطة الملحقة .

(١) حيدر صبخي عفات الجوراني, العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٩٠– ٢٠١١, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ٢٠١٢, ص ١٨٤.

(٣١) مصطفى شلال نداء العجيلي, مصدر سابق, ص٣٠–٣٧.

* *– تشكلت هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الأمن رقم(٦٨٧) لعام ١٩٩١م(مركز البحوث والدراسات الكويتية, ١٩٩٣م, ص٩١) وقد حدد المجلس مهمة اللجنة بالقرار رقم (٧٧٣) لعام ١٩٩٢م بأنَّها مهمة فنية تتعلق بوضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود المتفق عليها في عام ١٩٦٣م بين الدولتين من خلال الوثائق المتاحة, وليست مهمة سياسية هدفها إعادة توزيع الأراضي بين العراق والكويت, مركز البحوث والدراسات الكويتية,١٩٩٣, ص٨٣.

(٣٢) حسن علي مصلح احمد الفراجي, مصدر سابق, ص٧٠–٧١.

(٣٣) مصطفى شلال نداء العجيلي, مصدر سابق, ص٥٦.

(٣٤) كريم كاظم كريم الركابي, النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية القانون, جامعة البصرة, ٢٠١٢, ص٨٩ – ٩٠.

(٣٥) مركز البحوث والدراسات الكويتية, مصدر سابق, ١٩٩٣م, ص١٤٦.

Sources and references

1- Ibrahim, Saeed and Faisal Al-Khamash, Geography of the Arab World, Damascus University Publications, Damascus, 2000.

2- Al-Ahmar, Muhammad Akram, Political Geography, Damascus University, Faculty of Political Science, Damascus, 2009.
3- Gad El-Rub, Hossam El-Din, Political Geography, 1st Edition, Cairo, Egyptian Lebanese House, 2008.
4- Al-Janabi, Salah Hamid and Saad Ali Ghalib, Regional Geography of Iraq, Edition 1, Ibn Al-Atheer House for Printing and Publishing, Baghdad, 1992.
5- Al-Hasnawi, Hussein Majeed Abd Ali, The Iraqi-Kuwaiti Border Crisis, 1st Edition, Al-Basair Library and Press for Printing and Publishing, Lebanon, 2013.
6- Hussein, Abdul Razzaq Abbas, Political Geography, 1st Edition, Asaad Press, Baghdad, 1976.
7- Hussein, Adnan Al-Sayed, political, economic and demographic geography of the contemporary world, 1, Beirut, 1996.
8- Al-Husseini, Falah Hassan, Strategic Management, 1st floor, Wael House for Printing and Publishing, Amman, 2006.
9- Hamad, Sabri Muhammad, Population Geography in a Changing World, Globalization and the New World Order, 1st Edition, International House, Cairo, 2008.
10- Al-Khalaf, Jassim Muhammad, Natural, Economic and Human Geography of Iraq, 1st Edition, Dar Al-Maarifa, Baghdad, 1965.
11- Al-Khairy, Nawar Muhammad Rabei, Principles of Geopolitics, 1st Edition, Adnan Library House, Baghdad, 2014, Al-Yazuri House, Jordan, 2011.
12- Al-Duwaikat, Qassem, Political Geography, 1st floor, Academic Book Center, Amman, 2011.
13- El-Deeb, Muhammad Mahmoud Ibrahim, Political Geography from a Contemporary Perspective, 6th Edition, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 2008.
14- Al-Syrian, Muhammad Mahmoud, The International Borders in the Arab World: Its Origin, Development and Problems, 1st Edition, Center for Studies and Research - Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, 2001.
15- Al-Saadi, Abbas Fadel, the geography of Iraq (its natural framework and its natural activity, its human aspect, 1st edition, University Press, Baghdad, 2009)
16- Saudi, Muhammad Abdul-Ghani, Contemporary Political Geography, 1st Edition, Anglo-Egyptian Library, Egypt, 2003.
17- Al-Sammak, Muhammad Azhar Saeed, Political Geography from the Perspective of the Twenty-first Century, Edition 1, Dar Al-Yazuri Scientific for Publishing and Distribution, Amman, 2011.
18- Zahir, Naim, Contemporary Geopolitics in the Light of a New International Order, 1st Edition, Dar Al-Yazuri for Printing and Publishing, Amman, 2007.
19- Al-Ani, Khattab Sakar and Nuri Khalil Al-Barazi, Geography of Iraq, 1st Edition, Baghdad University Press, Baghdad, 1979.
20- Abdul Qadir, Seif Al-Din, Military Geography of Iraq, 1st Edition, Shafiq Press, Baghdad, 1970.
21- Abdel-Wahhab, Abdel-Moneim and Sabri Faris Al-Hiti, Political Geography, House of Wisdom, Baghdad, 1981.
22- Kermanj, Sherko, translated by Awf Abdul Rahman Abdullah, Identity and the nation in Iraq, 1st edition, Dar Al-Saqi, Beirut, 2015.
23- Al-Metwally, Muhammad and Muhammad Abu Al-Ela, Political Geography, 1st Edition, The Anglo-Egyptian, Egypt, 1986.
24- Mahmoud, Sabah Muhammad and others, political geography, 1st edition, Mosul University Press, Mosul, 1979.

25- Al-Heti, Sabri Faris, The Arabian Gulf, A Study in Political Geography, 1st Edition, Dar Al-Rasheed, Baghdad, 1981.

Messages and theses

1- Al-Jubouri, Saad Muhaimeed's letter, the Iraqi-Jordanian border, a study in political geography, a master's thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University, 2005.
2- Al-Jourani, Haider Subkhi Afat, Iraqi-Kuwaiti Relations 1990-2011, Master's thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 2012.
3- Khuzam, Znad Shallal Lakta, the geographical location of Iraq and its impact on trade relations with Jordan and Saudi Arabia from a geopolitical perspective, Master's thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2016.
4- Al-Rikabi, Karim Kazem Karim, the border dispute between Iraq and Kuwait in light of the provisions of public international law, a master's thesis (unpublished), College of Law, University of Basra, 2012.
5- Al-Saadoun, Khaleda Rashid, Analysis of the Factors That Draw the Border Line between Iraq and Iran, Master's Thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 1970.
6- Al-Saadi, Nabhan Zanbour Antar Majid, Geopolitics of Iraqi-Turkish Trade Relations, Ph.D. thesis (unpublished), College of Education, University of Mosul, 2013.
7- Salim, Reda Muhammad, the political geography of Iraq, a study of the spatial determinants of state functions, a master's thesis (unpublished), Faculty of Arts, Zagazig University, 2008.
8- Al-Abadi, Rashid Saadoun Muhammad Hassan, the Iraqi-Kuwaiti border, a master's thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 2001.
9- Al-Obaidi, Tara Miqdad Ahmed, Geopolitical variables and their impact on oil production and export in Iraq, Master's thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2018.
10- Al-Obaidi, Nazeer Ahmed Hilal Mismar, The Geopolitical Weight of the Eastern Iraqi Border Ports, Master's Thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University, 2018.
11- Al-Ajili, Mustafa Shallal Nidaa, Geographical assessment of the demarcation of the borders between Iraq and Kuwait and their potential geopolitical impact, Master's thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2019.
12- Al-Osaimi, Khaled Abdel-Rahman, Demarcation of the Kuwaiti-Iraqi Borders and its Impact on Kuwaiti Foreign Policy, Master's Thesis (unpublished), College of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan, 2012.
13- Al-Azmawi, Ammar Sharif Kazem, The Iraqi-Syrian border, a study in political geography, a master's thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 2007.
14- Omran, Shatha Hussain, The Political Importance of Al-Jazeera Region in Iraq, MA thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Baghdad, 2012.
15- Aoun, Ahmed Marzouk Abd, The geographical characteristics of political borders and their impact on the growth of the phenomenon of terrorism (Iraq as a model), a master's thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Kufa, 2017.
16- Fattah, Maryam Aziz, Analysis of the Factors That Drawn the Iraqi-Turkish Borders, Master's Thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 1970.

17- Al-Faraji, Hassan Ali Musleh Ahmed, Iraq's maritime borders and their reflection on measuring the power of the state from a geopolitical perspective, Master's thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2016.
18- Al-Kinani, Amal Karim Tolly, Geographical trends of Iraqi oil exports (a study in geopolitics), a master's thesis (unpublished), College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, 2016.
19- Al-Makdami, Saad Mahmoud Salman, the Iraqi-Kuwaiti border problem and the role of the United Nations in demarcating it after the second Gulf War in 1991, Master's thesis (unpublished), Faculty of Law, Middle East University, Jordan, 2015.

-Periodicals, scientific journals, symposia and conferences

1- Al-Jubouri, Saad Muhaimid's speech, Iraqi-Saudi relations, a study in political geography 2003-2016, Journal of Adab Al-Farahidi, issue (29), 2017.
2- Al-Rubaie, Zahir Abdul-Zahra and others, Economic resources in the province of Basra and their impact on the strength of Iraq (oil as a model), Basra Research Journal for Human Sciences, Volume (43), No. 3 (A), 2018.
3- Al-Shammari, Salah Hassan, The American strategy toward Iraq, a reading of change, Beirut Banks Publications, 2014.
4- Zahir, Saadoun Shallal and Hamida Abdul-Hussein, a geo-political analysis of the Iraqi-Kuwaiti relations, Urk magazine, first issue, volume ten, Iraq, 2017.
5- Zahir, Saadoun Shallal and Shallal Jawad Kazem, The Political Importance of the Geographical Location of Iraq, Journal of Geographical Research, College of Education for Girls, University of Kufa, Issue Seven, 2006.
6- Abdul Hassan, Arwa Hashem, The Border Problem between Iraq and Kuwait (1913 - 2009), Foreign Service Institute, Ministry of Foreign Affairs, Iraq, 2010.
7- Al-Abdul Qadir, Khaled, Kuwaiti-Iraqi borders, a study in political geography, Kuwait, Kuwait Research and Studies Center, 2000.
8- Al-Alaq, Ibrahim, Turkish foreign political behavior towards Iraq after April 9, 2003, Journal of Human Sciences, issue (30), 2006.
9- Al-Ghunaim, Abdullah Yousef, Kuwait News, Letters of Ali bin Ghuloom Rida, British News Agent 1899-1904, Kuwait Research and Studies Center, Kuwait, 2007.
10- Fadel, Uday Mohsen, The Role of Clans in Iraqi-Syrian Relations (1921-1935), Karbala Scientific Journal, Volume (6), No. 2, 2008.
11- Al-Fahdawi, Turki Hammadi's fight, Mineral Resources in Anbar Governorate and their impact on the strength of Iraq, Anbar University Journal for Human Sciences, No. 2, 2010.
12- Al-Haymis, Muhammad Mohi, Building the Iraqi State, a Neutral Vision, Diyala Magazine, No. 43, Diyala University, 2010.